وضوح

عبدالحميد البلالي
al_belali@hotmail.com

النائب الذي نريد

عشرات الرايات ترفع هذه الايام، كل يدعي الكمال، وكل يدعي الوطنية، وكل يدعي الدفاع عن الوطن والمواطن، وكل يدعي المطالبة بحقوق المواطن، وسترى الجميع يرحبون بك، بل ويبالغ في هذا الترحيب، وسترى الابتسامة لا تغادر وجوه الجميع، وسترى اجمل الاخلاق هذه الايام، كل قد رمى خيطه في بحر المواطنين، والشاطر من يصطاد عددا أكبر من المواطنين.

ولكن السؤال: مَن من هؤلاء نريد؟ وللاجابة عن هذا السؤال لابد من استعراض انماط النواب الذين مروا على المجلس طوال الفترة الماضية، فقد مرت معنا انماط مختلفة من هؤلاء النواب، منهم من يلزم الصمت حتى نهاية فترة الانعقاد، حيث يرفع شعار «اذا كان الكلام من فضة فإن السكوت من ذهب» حتى ينسى المواطن صورته، او اذا كان حيا او ميتا.

ومنهم على النقيض الذي يرفع صوته الى اعلى درجات النبرة الصوتية حتى ينبح صوته وحنجرته، حيث يمثل المعارض الشرس ضد الحكومة، ولا يحب اجواء الهدوء والتفاهم بين السلطتين، بل دائما يفتعل الازمات، لأن الاضواء لا تسلط عليه الا اذا ظهر صوته، وعلت نبرته، وهذا لا يحدث الا عند الازمات. ومنهم البصامون، وهم فئة من النواب يشترون ود الحكومة بالخير والشر، فهم على توافق دائم مع الحكومة في كل ما تطرحه من مشاريع وآراء.

ومنهم فئة «مع الخيل يا شقرا»، فليست لهم وجهة معينة، بل هم مع الغالب، ومع التوجه العام للمجلس او الشعب، حتى ولو على خطأ، فهؤلاء تارة تراهم مع اقصى اليمين وتارة تراهم مع اقصى اليسار، يدورون حيث تدور مصالحهم الشخصية.

ومنهم من يعمل بصمت، مراعيا حق الله، وحق الوطن والمواطن، ويقدم على الدوام المشاريع النافعة، يمثل دور المعارضة في الامور التي يراها تتعارض مع مصلحة المواطن، فهو يدور مع الحق حيث دار، وإن خسر الناس جميعا، وهؤلاء هم اقل الفئات من النواب، لكن التاريخ يخبرنا انهم موجودون دائما في كل مجلس، هؤلاء هم وحدهم الذين يستحقون الدعم والمساندة وهؤلاء هم من نريد من النواب.

إشراقة متجددة

سلطان شفاقة العنزي
@sultanalanzi
salanzi@gmail.com

النواب وكشف الوثائق السرية

حضرت قبل أيام افتتاح مقر أحد المرشحين ممن لهم مواقف مشرفة في المجلس وبعد أن فتح باب النقاش، وجه أول سؤال للنائب السابق كالتالي: بعد أن رأينا ما حصل للمسلم ـ ومن تخوفنا لما سيحصل له في المستقبل ـ ماذا ستفعل كنائب اذا حصلت على وثائق رسمية سرية تكشف فسادا في إحدى المؤسسات أو الشركات؟ هل ستسكت أم هل ستعرض نفسك للمساءلة القانونية مع احتمال الشطب أو حتى إسقاط العضوية؟ هذا السؤال يراود أغلب المواطنين الشرفاء ممن يحملون هم الكويت ومستقبلها ومستقبل أبنائها.

فلو كنت عزيزي القارئ في إحدى الوزارات وكشفت سرقة مليار دينار ولديك الدليل الدامغ، ولكنك كمواطن بسيط تخشى سلطة سراق المال العام ممن توغلوا في أجهزة الدولة، فماذا ستفعل؟ قد تفكر في الذهاب للنيابة العامة ولكنك تخشى أن ينتهي بك المطاف في جاخور لتعذب وتقتل كما حصل لغيرك، فأنت مجرد مواطن بسيط، فماذا ستفعل؟ هل تطرق باب الصحافة والإعلام؟ وهل تعرف من هو الإعلام الفاسد من الصالح؟ هل هناك قوانين تحمي المصادر الصحافية من المساءلة القانونية؟ ماذا ستفعل؟ ألن تتجه للجهة الرقابية الأولى وهي مجلس الأمة؟ ألم تنتخب أنت نوابا ليذودوا عن أموال الشعب ويحموا مصالحه؟ أليس هذا دورهم الدستوري والقانوني والوطني؟ ألم يحصن الدستور النائب فهو حر في آرائه وأفكاره ولا يجوز مؤاخذته بأي حال من الأحوال؟

ولكنك عندما تذهب لتسلم نائبك الوثيقة أو عندما ترسلها بالبريد بطريقة سرية، قد تجد النائب مترددا في كشف السرقة والسبب ما حصل للدكتور المسلم. فالحكومة نجحت في إرسال رسالة للنواب والشعب مفادها بأن لكم حدودا في مساءلتنا فلا تتعدوها. ما حدث للمسلم هو جزء من مخطط انتقامي ليس موجها لشخص النائب الفاضل بل لمن يحمل فكره في كشف الفساد المنتشر في أجهزة الدولة. ورغم شعوري بالإحباط مما آلت إليه الأوضاع في قضية الشيك إلا انني سعدت بجواب المرشح في الندوة حيث أكد أن المجلس لن ينأى عن كشف الفساد وإن كانت الحكومة مصرة على مساءلتنا سياسيا. فالكويت أغلى من عضوية مجلس وما فيصل المسلم وغيره من النواب الشرفاء إلا جنودا لخدمة الوطن. والله ولي التوفيق.

● الفزعة الجميلة لأغلب أبناء الدائرتين الرابعة والخامسة للابتعاد عن مخرجات الفرعية والقبلية والقبيضة والإحساس الوطني بالمسؤولية لاختيار نواب أكفاء شرفاء يجب أن يصاحبه فزعة مماثلة في باقي الدوائر ليخرج لنا مجلس وطني شريف ونواب يحملون هم الكويت لا مصالحهم الشخصية والمادية.

الحرف 29

ذعار الرشيدي
waha2waha@hotmail.com

الميموني.. قُتل 3 مرات

«نسبة التغيير ستتراوح بين 30 و45٪» وآخر قال: «إن المجلس هذا لن يستمر أكثر من عام» وثالث يقول «الحكومة القادمة لن تستمر سوى أشهر قلائل بعد تشكيلها» ورابع يقسم أنه يرى ان «ما يحدث ما هو إلّا مقدمة لصدام غير مسبوق بين الحكومة والمعارضة»، وخامس وسادس وسابع وثامن، هناك من يفتي بعلم وهناك من يضرب رجما بالغيب وآخر يردد ما يسمع.

بالنسبة لي أتمنى أن تكون نسبة التغيير في المجلس 100٪، لم لا نجرب وجوها جديدة بالكامل، فذات الوجوه أو بعض منها كانوا بل لا يزالون جزءا من المشكلة السياسية في الكويت ولم يكونوا يوما جزءاً من الحل، بل لم يطرحوا أنفسهم أمامنا خلال المجالس الثلاثة السابقة كجزء من الحل، فقد كانوا دوما إما أصل المشكلة أو جزءاً رئيسياً منها.

الحكومة كذلك أتمنى ان تصل نسبة التغيير فيها 110٪ والـ 10٪ هذه من عندي تأكيدا على أهمية أن تتغير الحكومة بالكامل وجوها ونهجا وأسلوبا وطريقة، فهي أيضا سواء بالمشاركين فيها الآن أو المشاركين المحتملين فيها لاحقا كانوا أيضا جزءاً من المشكلة، بل جزءاً رئيسياً لسرطان الفساد الذي انتشر في البلد.

أعلم أن الأمنيات لا تبني أوطانا، ولا تعالج خللا، الأماني وحدها لا تصلح «لمبة محروقة» فما بالكم بإصلاح بلد يحترق بأكمله، ولكن ـ ورغم انني لا أعول كثيرا على الناخبين ـ أكتفي بالتمني بأن يكون التغيير في المجلس والحكومة جذريا، فلا نريد معارضا بالمطلق ولا مواليا بالمطلق وحتما لا نريد «نائبا» صامتا، وكذلك لا نريد حكومة تبيع لنا الوهم وتعتمد على سياسة البركة ونهج «الهون أبرك ما يكون»، نريد مجلسا حقيقيا منا وفينا، لنا وعلينا، لا تبع «فلان» أو «علان» وحتما لا نريد ولو جزءاً بسيطاً منه يتبع الحكومة، نريد حكومة منا وفينا أيضا تعرف ماذا نريد وماذا يريد البلد، لا حكومة علينا وكأنها تناصبنا العداء وتشعل نيران الفتنة لتحصل على بعض من دفء البقاء السياسي المؤقت حتى ولو على حساب الوطن.

توضيح الواضح: ألف شكر للزميل الإعلامي داهم القحطاني الذي أعاد مقالتي «الميموني قُتل مرتين» على صفحته على تويتر، وأقول له يا داهم «الميموني قُتل 3 مرات»... وفي فمنا ماء.

رأي

مطلق الوهيدة

بعد الأزمة والتقييم تنجلي الغمة والتعتيم

بعد أن طال الصراع بين الحكومة وبعض النواب، وكثرت الاستجوابات وانتشرت التظاهرات والاعتصامات بين معارض ومؤيد، ولعب فيها الإعلام التقليدي والحديث دوره، وتعطلت كثير من مصالح البلاد والعباد، قام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بقبول استقالة الحكومة ومن ثم حل مجلس الأمة، وأرجع سموه الأمر للأزمة وحثهم على حسن الاختيار والمشاركة في الانتخابات حتى تتضح الصورة من الأغلبية الصامتة، أي مسار يريدون؟!

وهنا نستطيع القول ان الكرة أصبحت في ملعب الناخب، وعليه ان يتحمل مسؤولية التغيير ان أراد ذلك، وستعطي النتائج القادمة اختبارا لوعي المواطن واتجاهاته الفكرية وسيسهم ذلك في إظهار رغبة المواطنين من خلال انتخابهم لمن يمثلهم في مجلس الأمة وهنا يقول المثل «يوم الامتحان يكرم المرء أو يهان»، وعلى كل حال «اللي بياكل الفول حيبان».

● **بشرى سارة**: عندما تنظر في كثرة الحل والتشكيلات الوزارية والفتاوى الدستورية يتضح بما لا يدعو مجالا للشك ان أغلبية الشعب الكويتي سيصيبه الدور ليصبح وزيرا أو خبيرا دستوريا يدير ويفتي في شؤون الأمة، الآن كثرت هذه الظاهرة وما يتخللها من جدل وصراعات توحي وتبشر بذلك فلا تستبعد ان تكون من هؤلاء المحظوظين.

وراء الأفق

مؤمن المصري
moamenalmasri@yahoo.com

التحرير والعباسية.. الشجاعة والسادية

المتابع للأحداث في مصر ودول الربيع العربي يلاحظ أن هناك عددا غير قليل من مواطني هذه الدول مازال يهتف بحياة الرؤساء الذين جثموا فوق صدورهم لعشرات السنين، رغم ظهور هؤلاء الرؤساء وتابعيهم على حقيقتهم أمام شعوبهم خلال المظاهرات التي قامت في هذه الدول على مدى عام كامل عندما قاموا بضرب وسحل وقتل المتظاهرين السلميين بكل قوتهم.

وهذا يؤكد أننا أمام نوعين من البشر، الأول يتسم بالشجاعة والإقدام ولا يخشى في الحق لومة لائم ومستعد للتضحية بكل غال ونفيس في سبيل التعبير عن رأيه. والنوع الثاني هو الذي يخشى على نفسه وماله من أي ضرر وفي سبيل ذلك هو مستعد للتنازل عن أي شيء بما في ذلك كرامته حتى لو كان يحكمه «إبليس» نفسه.

والغريب في النوع الثاني أنه بدلا من أن يلتزم الصمت ويكتفي بمحاولة المحافظة على حياته ومصالحه الذاتية تجده، خوفا من البطش به، يقوم بالدفاع عن السلطة الفاسدة بكل طاقته وكأن هذه السلطة هي التي ترزقه الأهل والمال والمنصب والأمان وليس الخالق سبحانه وتعالى.

وهذا النوع من البشر إذا تم اعتقاله مثلا من قبل السلطات في مثل هذه الدول، التي اعتادت قمع الحريات وقتل المواطنين، تجده يكفر بكل القيم والمبادئ ويكون على أتم استعداد لبيع نفسه وضميره وكل ما يملك مقابل ألا يقع تحت طائلة التعذيب من أفراد السلطة. فهؤلاء يمكن أن يعترفوا بجريمة لم يرتكبوها أصلا بمجرد أن يتم صفعهم أول صفعة.

لقد سمعنا حكايات كثيرة عن مثل هؤلاء خلال العهد البائد في مصر. فمنهم من أقر واعترف بجريمة لم يرتكبها، ومنهم من رضي أن يعمل كمرشد لصالح قوى الأمن وأن يقوم بإبلاغ الأمن عن كل شاردة وواردة تصدر ممن تم تكليفه بمراقبتهم حتى ولو كانوا ذوي قربى. ومنهم من تطوع راضيا للتسبيح بحمد السلطة تلافيا للوقوع في براثنها. وفي المقابل نجد النوع الأول من البشر لا يتنازل عن كرامته ولا يتراجع عن رأيه حتى ولو كانت حياته هي الثمن.

وبعقد مقارنة بسيطة بين هذين النوعين من البشر تعالوا نتمعن في أحوال المتظاهرين في مصر ما بين ميدان التحرير وميدان العباسية. ففي ميدان التحرير قام الثوار المصريون بالتحرك نحو الميدان منذ 25 يناير الماضي ولم يتوقفوا عن التظاهر ولم يتراجعوا عما خرجوا في سبيله حتى بعد أن تم سحلهم وقتلهم وفقء عيونهم والتعامل معهم كما لو كانوا مجرمين.

أما في ميدان العباسية فنجد جماعة «آسفين يا ريس» وجماعة «أبناء مبارك» وهم يتظاهرون ضد الثوار الحقيقيين ويقدمون اعتذارهم لمن سفك دماءهم ونهب ثرواتهم وثروات أبنائهم وأحفادهم وسفه أحلامهم وأحلام من سيأتون من بعدهم، وبذلك ضمنوا سلامتهم من القتل والسحل والضرب والتعذيب بعد أن خرجوا ليسبحوا بحمد الديكتاتور وزبانيته.

الغريب أن هؤلاء الفاسدين أعلنوا في كل المناسبات أنهم يتمنون عودة الديكتاتور إلى الحكم ويطلبون من شعب مصر الذي عانى على مدى ثلاثة عقود أن يهب لنصرته والدفاع عنه حتى يعود إلى منصبه كرئيس للبلاد وأن تعود عصابته لنهش لحم مصر من جديد.

ألم يشعر هؤلاء بما شعر به المصريون الأحرار من ظلم وفساد وسوء إدارة وخراب للبلد؟ ألم يروا رأي العين كل ما يراه المصريون من فساد مالي وإداري تم خلال عقود من الزمن وأدى إلى انهيار مصر وتباعد دورها الهام كدولة عربية ذات كلمة على المستويين العربي والعالمي؟ ألم يشعر هؤلاء بأن مصر التي كان العرب جميعا يتظللون بظلها خبا نورها منذ أن حكمها هذا الديكتاتور وأصبحت تابعا ذليلا للقوى الغربية؟

إن هؤلاء الساديين قد أصبحوا خاضعين للحاكم الذي أذلهم ويصرون على بقائه في الحكم بعد كل ما رأوا وشاهدوا من مصائب على يديه لأنهم صاروا يتلذذون بتعذيبه لهم.

فكرة

سلطان إبراهيم الخلف

بعيداً عن الفزعة.. نحتاج معايير انتخابية

نعيش هذه الأيام مواكب انتخابية ونحن على أبواب الإدلاء بأصواتنا لاختيار نواب مجلسنا القادم.

الشعارات الانتخابية والصور البراقة التي تملأ لوحات الدعاية للمرشحين تتقاطع معها تصريحاتهم النارية في الندوات وعبر المحطات الفضائية فهي الطريقة الوحيدة في كسب الناخب الذي اعتاد أسلوب الإثارة ودغدغة المشاعر.

ومن الطبيعي أن الناخب الواعي لا يتأثر بهذه الأساليب ولديه معاييره الدقيقة في اختيار من يمثله في مجلس الأمة كأن يكون مرشحه مؤهلا من الناحية العلمية وذا كفاءة وخبرة سابقة يقدم مصلحة بلده وشعبه فوق كل اعتبار طائفي أو قبلي أو فئوي أو ذاتي ويتمتع بسمعة طيبة بين الناس وباحترام زملائه في العمل كما يحترم قيم مجتمعه الكويتي المحافظ ناهيك عن تمتعه بمنطق سليم وأخلاق حميدة ولديه رؤية واضحة وفي نفس الوقت عملية في أطروحة برنامجه الانتخابي فليس كل ما يطرح قابل للتطبيق والمرشحون إما نائب سابق أو مرشح جديد، وناخبنا الواعي يستطيع أن يستبعد من قائمته نوابا مرشحين بعد أن تابع مسيرتهم النيابية في المجلس السابق، فمن بين هؤلاء من لا نكاد نسمع صوته في المجلس أو ليس له نشاط يذكر إلا خارج المجلس يبحث عن مصالحه الشخصية ومصالح ناخبيه ومنهم من يدعي الوطنية وهو غارق في وحل الطائفية والأجندات الخارجية التي تتعارض مع صالح البلد وأمنه ومنهم من لا يؤتمن حيث تحوم حول رأسه هالة الإيداعات المليونية أو ممن نسوا دورهم الرقابي والتشريعي ووقفوا إلى جانب رئاسة الحكومة حتى آخر لحظة.

أما المرشحون الجدد فالمعايير كفيلة باختيارهم مع ما يستلزم ذلك من جهد في تطبيقها عليهم لكن يبدو أن بعض هؤلاء المرشحين خرجوا عن معايير مهمة عندما كشفوا عن بعض خفايا توجهاتهم كمناداة أحدهم ببيع الخمور في البلد متحديا بذلك دين وقيم شعبه المسلم المحافظ وهي سقطة كبيرة لا يقدم عليها مرشح ذكي أو ذاك الذي ملأ الدنيا صراخا وعويلا حول مسألة التجنيس عندما شق صف الوحدة الوطنية وعادى فئة من فئات المجتمع بأسلوب رخيص لا يرقى إلى الأسلوب الراقي في الطرح الذي نطمح أن يكون من سمات نائب الأمة.

بعد النكسة التي مر بها مجلسنا السابق يفترض أن الناخب الكويتي قد استوعب الدرس وأخذ منه العبر ويحدوه الأمل في مجلس أمة وليس جمعة ملتمة.